



البعد الاقتصادي في العلاقة الإيرانية- العراقية

التقييم : ممتاز

2008/3/13

بعد يومين قضاها الرئيس الإيراني في العاصمة العراقية بغداد، وتحديدا في المنطقة الخضراء، عاد الحديث بقوة أكبر عن النفوذ الإيراني في العراق إلى دائرة الحوار الإقليمي. حوار عمره اليوم يقارب الخمس سنوات، لم تتغير فيه مواقف المنتقدين، لكن الذي تغير هو حجم النفوذ الإيراني في العراق الذي بدأ بصيغة دينية أمنية سياسية لينتهي إلى تغلغل اقتصادي يزداد يوميا. وبعيدا عن كلمات التقييم السياسية فإن لغة الأرقام ربما تكون قادرة هي نفسها أن تعطي الدلالات حول هذه العلاقة الإيرانية العراقية.

إيران شاركت في الجهد الدولي لإعادة أعمار العراق بحوالي 650 مليون دولار، وهي الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة. جميع هذه الأموال تصرف من خلال تعاقدات تقوم بتنفيذها شركات إيرانية، وهو الأمر الذي ينعكس على تحريك عجلة الاقتصاد الإيراني بشقيه الحكومي والخاص. كما يعني أيضا مزيدا من الحضور الإيراني على الأرض العراقية للإشراف وتنفيذ كل هذه المشروعات. والآن ننظر إلى حجم التعاون الاقتصادي الإيراني مع العراق وفق المعلومات المتوفرة والتي تعكس مشروعات جرى أو يجري أو سيجري تنفيذها في العراق.

هنالك قرض إيراني بقيمة بليون دولار جرى الاتفاق عليه من حيث المبدأ، وهنالك نقاش ما يزال دائرا في الجانب العراقي حول مسألة الضمانات وسبل الإنفاق، ومسائل أخرى متعلقة بالمشروعات التي يغطيها، وهل يجب أن تكون حكرا على الشركات الإيرانية أم لشركات متعددة. هنالك خطط لمشروع مشترك بقيمة 5 بلايين دولار في المجالات الصناعية كالاسمنت، والبتروكيماويات والصناعات الغذائية والنسيج... الخ. هناك 5 محطات لتوليد الطاقة الكهربائية.

في مجال نقل الطاقة الكهربائية، هناك خطان سيتم افتتاحهما لنقل الكهرباء من عبادان وحارثة في الجنوب، وآخر في شرق العراق بين مريوان وبنجوين، هناك خط آخر يجري العمل فيه بين سريل ذهاب وخانقين في شرق العراق. وهناك خط آخر يجري العمل عليه بين كرمانشاه ودياله. هناك أيضا اتفاق لبناء أنبوب لنقل النفط من البصرة إلى عبادان لتصفيته هناك، لم ينفذ بسبب التغيير في الحكومات العراقية، ومن المقرر أن تشتري إيران ما مقداره 150 ألف برميل يوميا.

على صعيد آخر؛ فإن العراق يعتبر السوق الرابعة للمنتجات الإيرانية غير النفطية. كما يبلغ حجم التبادل التجاري العراقي في العام 2005 700.000.000 دولار، ثم ارتفع في أواخر العام 2006 حوالي 1.800.000.000 دولار.

ليس بالسياسة وحدها تعزز الدول نفوذها، مقولة ربما من الضروري التذكير بها، خاصة عندما يلتفت الجميع للتدخل السياسي دون الذهاب إلى ما وراء ذلك. إن العامل الاقتصادي الذي كان المحرك الأهم للحرب على العراق، خلق مناخا مناسباً لإيران تستطيع من خلاله أن تعوض بعضا مما تخسره من العزلة الدولية في الجانب الاقتصادي الناتج عن قرارات الأمم المتحدة.

انهيار طالبان في أفغانستان ونظام البعث في العراق قد فتحا فرصا اقتصادية للاقتصاد الإيراني، ربما يقلل البعض من شأنهما، لكنهما بالنسبة إلى دولة تحت الحصار الاقتصادي حوالي ثلاثة عقود يعنيان الكثير الكثير، لا سيما أنهما يأتيان في وقت بلغ فيه دخل إيران من النفط خلال النصف الثاني من العام 2007 أكثر من 45 بليون دولار.

من المهم التذكر أن العراق كما أنه الحائط الخلفي الأمني وفق النظرة الإيرانية، فهو أيضا السوق المتقدمة للسلع والمشروعات الإيرانية، هذا الأمر ربما يضاعف الضغط السياسي على الدول الغائبة عن مسرح الأحداث العراقي، كما أنه يتطلب منها جهودا أكبر وبرامج سريعة إذا ما أرادت الحضور من جديد على مسرح الأحداث العراقي.

m.zweiri@css-jordan.org

محجوب الزويري